

حماية الطفولة في القوانين الدولية

Child protection in international laws

محمودي سيف الدين

جامعة محمد بوضياف المسيلة/الجزائر، seyf_eddin.mahmoudi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام : 2024/07/09 ؛ تاريخ القبول : 2024/09/28 ؛ تاريخ النشر : 2024/11/20

Abstract

الملخص

Celebrating International Children's Day, June 1, and African Children's Day, June 16, is an actual dedication to international concerns and allows drawing attention to the risks and dangers faced by many children and focusing on the need to protect their necessary rights at all levels. The family, society, and state play an important role in indoctrinating the child into societal values and standards, and determining what is socially acceptable and what is unacceptable, by providing many of his requirements and needs, especially since child care and attention are considered a concern for the future of the nation and the world as a whole. We also find that laws, charters, and organizations The International Children's Rights Organization, especially known as UNICEF, children's rights organizations, and others, which represent the cornerstone of enacting laws that protect children, protect their right to life and prosperity, and fund them with water, food, clothing, and the right to live in dignity, as is the case in some African countries whose children are experiencing famine, or what UNRWA does. With the children of Gaza.

Keywords: Children, international laws, protection, social communication

الاحتفال باليوم العالمي للطفل 1 جوان ويوم الطفل الإفريقي 16 جوان يعد تكريس فعلي للاهتمامات الدولية ويسمح بلفت الانتباه حول المخاطر والأخطار التي يواجهها العديد من الأطفال والتأكيد على ضرورة حماية الحقوق الضرورية لهم على جميع المستويات والاصعدة، حيث تلعب الأسرة والمجتمع والدولة دورا مهما في تلقين الطفل للقيم والمعايير المجتمعية، وتحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول اجتماعيا، من خلال توفير الكثير من متطلباته واحتياجاته خاصة وأن رعاية الطفل والاهتمام به يعتبر اهتماما بمستقبل الأمة والعالم ككل، كما نجد أن القوانين والمواثيق والمنظمات الدولية لحقوق الطفل وخاصة المعروفة باليونسف ومنظمات حقوق الطفولة وغيرها، والتي تمثل الحجر الأساس في سن قوانين من شأنها حماية الطفولة وحماية حقها في الحياة والازدهار وتزويدها بالماء والغذاء واللباس وحق العيش الكريم كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية التي يشهد أطفالها مجاعة أو ما تفعله منظمة الأونروا مع أطفال غزة.

كلمات مفتاحية: الطفل، القوانين الدولية، الحماية، التواصل الاجتماعي.

1. مقدمة:

إن الاحتفال باليوم العالمي للطفولة أصبح تقليداً ثابتاً في كل دول العالم اليوم، فالشعور بالحرمان والفقر وسوء التغذية وجل الآفات التي تعصف بالطفولة وحققها في التمتع بالحياة، هي ما يهدد الحق في التمتع بالعيش الكريم، مثل بقية أقرانهم حول العالم، ولعل ما يشهده أطفال غزة خير دليل على ضرورة تكثيف الجهود لحماية الطفولة.

يبدو أن الاحتفال باليوم العالمي للطفل 1 جوان ويوم الطفل الإفريقي 16 جوان من كل سنة، يعد تكريس فعلي للاهتمامات الدولية، ويسمح بلفت الانتباه حول المخاطر والأخطار التي يواجهها العديد من الأطفال والتركيز على ضرورة حماية الحقوق الضرورية لهم.

وبالتالي فإن مرحلة الطفولة من بين أهم المراحل العمرية التي يمر بها الطفل في حياته، تقع بين مرحلة الولادة ومرحلة المراهقة، ولذلك فهي تتربع على درجة كبيرة من الأهمية، والتي تتميز بخصائص معينة لما يحتاجه من رعاية وتوجيه وإرشاد، والتي تتم فيها عملية التأثر والامتصاص لما يحيط به من خصائص ومميزات تساعد على تنمية الجانب المعرفي والنفسي والاجتماعي.

حيث تلعب الأسرة والمجتمع والدولة دوراً مهماً في تلقين الطفل للقيم والمعايير الاسرية والمجتمعية، حماية الطفولة من خلال سن قوانين تعطي الحق للطفل بالتمتع بكل الحقوق وتحت أي ظرف، وكذا تحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول اجتماعياً، من خلال توفير الكثير من متطلباته واحتياجاته النفسية والبيولوجية، خاصة وأن رعاية الطفل والاهتمام به يعتبر اهتماماً بمستقبل الأمة، لذا يجب وضع رعاية شاملة كي تسهم في بنائه بناء سليماً ومتوازناً، ويتأتى ذلك من خلال توفير مختلف الحاجات الأساسية وإشباعها، خاصة الجانب البدني الجسمي الذي يمثل أحد الجوانب الهامة من التنشئة الأساسية للطفل، والذي يتمثل في تلبية حاجاته ورعايته من جميع نواحي الحياة مثل التغذية والوقاية من الأمراض وتوفير بيئة مناسبة للتواصل والتفاعل داخل المجتمع الذي هو عضو فيه.

وباعتبار الطفل في نموه يحتاج إلى طاقة، يستهلكها في نموه الجسمي وفي مجهوده الفكري للتعلم والتي يتحصل عليها من خلال الغذاء، ولذلك فالغذاء يلعب دور كبير في نمو هذا الطفل، كما

يؤدي دورا في تنشيط خلايا الجسم التالفة وإعادة بنائها وتكوين خلايا جديدة واكتساب الجسم المناعة والوقاية من الأمراض والقدرة على التحمل.

والغذاء يجب أن يكون صالحا وصحي كيميا وكيفيا، بحيث يحتوي على العناصر الغذائية الأساسية التي يحتاجها جسم الطفل لكي ينمو نموا سليما ومتوازنا، فالطفل في حاجة مستمرة إلى غذاء صحي ومناسب (السيد، 2004، صفحة 52).

إن الطفل عاجز عن توفير الغذاء بنفسه واعتماده على أفراد أسرته في ذلك، فإن الأسرة هي المسؤولة عن توفير الغذاء الجيد له وهي التي يمكنها التفرقة بين نوعية الطعام الصحي من غير الصحي والملائم وغير الملائم لطفلها، غير أن هذه المعرفة مرتبطة أيضا بالظروف المادية لها فهناك من الأسر الفقيرة التي لا تقدم لأطفالها سوى غذاء بسيط يسد الرمق فقط والذي قد يكون غير صحي، أو غير متكامل العناصر الضرورية، غير أن الواقع المعاش يثب أن معظم الأسر تعيش تحت خط الفقر مما يعني أنها لا تستطيع توفير الاحتياجات الضرورية لأطفالها.

وهنا يكمن أن نطرح الإشكال الآتي: ما هو واقع الطفل بين مواقع التواصل الاجتماعي وضرورة التفاعل الاجتماعي؟ وكيف يتم النظر إلى حماية الطفولة في القوانين الدولية؟

2. الطفل بين التواصل والتفاعل الاجتماعي:

يلاحظ من خلال واقع الحياة الاجتماعية التزايد الكبير لأعداد الأطفال في الشوارع خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، هذا الوجود كان ليعطي منحى إيجابي في تزايد جيل الشباب مستقبلا، غير أن ما يلفت الانتباه هو أنه لا تخل أيديهم من وسيلة تواصل - هاتف نقال أو لوحة رقمية - منغمسين بشدة مع هذه الوسيلة غير مبالين بالمارة وكل من حولهم، كل هذا يجعل الأمر مقلق يستدعي منا الاهتمام، خاصة وأن هذه الشريحة مازالت تحتاج إلى الرعاية والاهتمام والتوجيه، هذه الوضعية وإن كانت تعيشها جل بلدان العالم فإن ماضي المجتمع الجزائري والأسرة (دينكن، 1981، صفحة 97) الجزائرية بصفة خاصة يجعل من الأمر ينذر بالخطر ويؤكد ما تعانيه الأسر الجزائرية في الوقت الحاضر والتي أصبحت تواجه جملة من مشاكل التنشئة الاجتماعية منها قلة الروابط الأسرية وغياب الرقابة بنسب متزايدة باستمرار.

مع ذلك لم يحض موضوع العلاقة بين مواقع التواصل (مرسي، 1973، صفحة 552) و الأطفال وحتى الآثار التي تخلفها بشكل عام- على المجتمع بمختلف شرائحه بما فيهم الأطفال- بالدراسة والاهتمام بشكل ينسجم مع أهمية هذه المواقع بالنسبة للطفل سواء علمياً أو عملياً، بنفس الأهمية التي حضيت بها مواقع التواصل من حيث أسباب نشأتها و أنواعها ومدى أو سرعة انتشارها، فمواقع التواصل وما يتخللها من إيجابيات تتطلب نوع من الثقافة والفطنة والذكاء للمتلقي، غير أنه إذا كان المتلقي طفلاً فإنه يتشرب من كل موضوعات هذه المواقع دون أن يفرق بين الإيجابية والسلبية منها، لذا فإن المسؤولية كبيرة على الأسرة والمجتمع.

وباعتبار الطفل يقضي معظم أوقاته أو سنواته الأولى يعيش في كنف الأسرة ويعايش أفرادها بشكل عفوي نتيجة الروابط المتبادلة التي تجمع بينهم، وأحياناً يعيش بشكل عمدي جماعة أقرانه ومن هم في سنه مباشرة، وهو في كل هذه التجمعات يشكل حلقة من شبكات التواصل الاجتماعي. ويعد التفاعل الاجتماعي أساس عملية التنشئة الاجتماعية، إذ من خلاله يكتسب الطفل سلوكه الاجتماعي، وأيضاً اتجاهاته وفق الاتجاهات السائدة في المجتمع، كون عملية التفاعل الاجتماعي عملية مستمرة ومتواصلة، داخل البيت، وفي المدرسة، وحتى في الشارع، غالباً ما تؤدي إلى تنمية الأفكار أو تعديلها وفقاً لمعتقداتهم للتوافق مع الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع .

غالباً ما يسهم أو يؤدي التفاعل الاجتماعي إلى تكوين وبناء هوية الفرد مما يساعده على أن يكون أكثر إيجابية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، كما تتشكل شخصيته كنتيجة للعلاقة التي تتم بينه وبين بيئته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كأهم العمليات الاجتماعية .

وهكذا يبدأ الطفل تفاعله مع الآخرين فيتأثر بهم ويؤثر فيهم ويصبح عضواً فعالاً في جماعته الأولى وهي الأسرة، ثم يتقدم في السن ليصبح عضواً في جماعات أخرى سواء في المدرسة، أو الجيران، أو المؤسسات المختلفة، وهو في جميع هذه المواقف يتفاعل مع الآخرين، ولهذا التفاعل جانبان يتصل أولهما بالفرد ذاته، بينما يتصل الآخر بالجماعة (أو المجتمع).

كان التفاعل الاجتماعي إلى وقت قريب يتسم بالقرب والتواصل المباشر، غير أنه غلب عليه في الوقت الحالي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي العلاقات البعيدة والتواصل غير المباشر من خلال الوسط الافتراضي والعلاقات الافتراضية والحلم الافتراضي وقد مست وأثرت في جميع فئات

المجتمع بما فيهم الأطفال بشكل كبير، بل مست حتى نمط واسلوب الحياة وعلى جوانب كثيرة منها، في محاولة من الشباب تعويض الحرمان والنضال المشترك ضد الحرمان عبر وسائط التواصل الاجتماعي (Boutefnouchet , s d, p. 122).

أصبح استخدام منصات التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً للتواصل اليومي تبادل المعلومة عبر أنحاء العالم، وتنوعت أهداف استعمالها (من وسيلة اتصال، وسيلة ترفيه، وسيلة تعلم، وسيلة بحث)، إذ امتزجت بين الإيجابية منها و السلبية، هذه الأخير منها إنهاء القيم المجتمعية، ضعف وتلاشي الروابط الأسرية، العزلة الاجتماعية والاغتراب، وغيرها والتأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الأطفال يبرز أكثر وأكبر خاصة في ضل الأسر الغير مستقر دائمة الترحال أو الشجار أو أسر مفككة ذلك ينعكس سلباً على الأولاد بضعف التحصيل وعدم القدرة على التطور الفكري، والانحراف في السلوك، التسرب من المدارس وضعف الثقة بالنفس وعدم التوازن ومشاركة الجماعة وحرمانهم من التنشئة الاجتماعية السليمة مما يجعلهم يلجئون إلى التشرد أحياناً و عرضة لاضطرابات سوسيو نفسية أحياناً أخرى.

3. التدابير القانونية العلمية لحماية الطفل:

تقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " يُولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وعليهم أن يُعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء" (ناصر، 2011، صفحة 155).

تلعب المنظمات الحقوقية الدولية مهمة الدفاع عن حق الطفولة في العالم، حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 بتبني الاتفاقية الخاصة تم المصادقة عليها من طرف 191 دولة في العالم، وتلتزم هذه الاتفاقية كل الدول التي صادقت عليها بتأييد نصوصها التي تدعو إلى ضمان حصول الأطفال على أحسن رعاية صحية وتعليم ابتدائي مجاني وحمايتهم من الإساءة والإهمال.

لقد لعبت هذه الاتفاقية دور في تحسين وضعية الطفولة في العالم غير أنه لا يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف دون الأخذ بعين الاعتبار التطبيق الفعلي للقوانين التي تحمي الأطفال.

للتذكير بأن الدولة اتخذت كل التدابير التنظيمية والتشريعية وغيرها من أجل تجسيد الحقوق المعترف بها للأطفال وفق التدابير أو المعايير الدولية.

اعتبارا لضرورة إعطاء حماية خاصة للطفل، صادقت الجزائر على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة لاسيما، والتي نذكر منها:

- الاتفاقية الدولية رقم: 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل وهذا بتاريخ 30 ابريل 1984،
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 والتي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1992،
- الاتفاقية رقم: 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، التي صدقت عليها الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2000،
- وأخيرا، الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المعتمد بأديسا أبجيا في جويلية 1990 والمصادق عليه من قبل الجزائر بتاريخ 8 جويلية 2003.

من جانب آخر، وبمقتضى أحكام الأمر رقم: 35/76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتعلق بالتعليم والتكوين، فإن التعليم اجباري ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة كاملة.

لكن مجانية التعليم واجباريته لم تصنع فارقا كبيرا بالنظر إلى المصاريف المتزايدة والمتعلقة بتكاليف الدراسة والمستلزمات المدرسية، ناهيك عن الجهد العضلي والتحمل الشاق في حمل الحقيبة المدرسية لانعدام استراتيجية واضحة في تقسيم البرنامج التدريسي اليومي من جهة، ومن جهة ثانية عدم معرفتنا ووعينا بأن قدرة الاستيعاب لدى الطفل محدودة دون أن ننكر وجود الفروق الشخصية في القدرات العقلية.

إن الأطفال هم الأكثر عرضة للاستغلال، وهم الأشد فقرا حيث "يعيش واحد من كل 06 أطفال -أي 47 مليون طفل - من أطفال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ظل الفقر " (Unicef, 2000, p. 33).

كما يستخدم بعض هؤلاء الأطفال في التجنيد وفي المصانع والمزارع إضافة لاستغلال الفتيات العاملات في بيوت الدعارة، بالإضافة للمتاجرة بالأعضاء.

أظهرت الاهتمامات الدولية بالأطفال مختلف أشكال العنف التي يمكن للطفل التعرض لها، فهو يستطيع أن يكون ضحية العنف داخل الأسرة وفي المدرسة وفي الشارع، وهذا منافي لما نصت عليه أحكام المادة 19 من الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل والتي تنص على: "حماية الطفل من كل أشكال العنف الجسدي والفكري والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال (وزارة التضامن، 1998، صفحة 116).

وتماشيا مع ما تم ذكره، نجد أن من أقصى أشكال الإساءة التي تقع على هؤلاء الأطفال تتمثل في دفع الملايين منهم- ومعظمهم من الفتيات -إلى تجارة الجنس والاستغلال الجنسي وبسبب الطبيعة الاجرامية والخفية لهذه النشاطات فإن الاحصائيات غير دقيقة "لكن يقدر الإتجار بالأطفال والنساء لأغراض جنسية تجارية في آسيا ومنطقة المحيط الهادي وحدها بأكثر من 30 مليون ضحية خلال العقود الثلاثة الماضية" (Minsitère de Solidarite , 1999, p. 284).

هنا لابد أن نؤكد أن الظروف المعاشية تلعب دورها في حياة الطفل في كل بقاع العالم، وأن الطفل الإفريقي ليس بمعزل عن هذه الظروف كما أن التغيرات التي يعرف العالم ليس فقط في التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة، بل حتى في اختلال موازين القوى والرغبة في السيطرة بين الدول الكبرى، والحروب الأهلية خاصة في الدول الأفريقية والصراع من أجل الحكم، وما تخلفه الحرب من إساءة للأطفال وعلى حياتهم وينجر عن هذه الإساءة التي يتحملها الأطفال عواقب بعيدة المدى تهدد حياتهم، وقد يأخذ الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال أشكال قاسية منها التجنيد الإجباري أو اكرههم على المشاركة في النزاعات المسلحة إذ" تشير التقارير إلى أن ما يقدر بحوالي 300000 طفل دون الثامنة عشرة من عمرهم كانوا يخدمون في القوات المسلحة الحكومية أو قوات المعارضة خلال عقد الستينيات في عدد كبير من البلدان" (وزارة التضامن، 1998، صفحة 125).

تربيع التعليم منذ عقدي الستينيات والسبعينيات على قمة الأولويات لكثير من الدول كاستراتيجية لدفع عجلة التنمية ويقول "جوليوس نايريري": "إن التعليم ليس وسيلة للتهرب من فقر البلد بل هو وسيلة لمحاربة هذا الفقر" (Unicef, 2000, p. 28).

كما صاحب هذا الاهتمام ارتفاع عدد السكان مما أدى إلى الضغط على مقاعد الدراسة، حيث كان يعتقد مثلاً في إفريقيا أن الحاجة تدعو إلى 33 مليون مقعد إضافي في المدارس، ولقد تم توفير 45 مليون مقعد، لكن هذا الجهد ترك القارة في حاجة إلى 11 مليون مقعد آخر (اليونسيف، 1999، صفحة 11).

ومما لا شك فيه أن الأطفال كانوا طرفاً في هذه المعاناة خاصة وأن "أبعاد شخصية الطفل تمثل في جانب كبير منها استجابات تراكمية، للبيئة النفسية والاجتماعية التي ينشأ فيها (حنان ، 2000، صفحة 79) التي كانت ميزتها من الناحية الاقتصادية الفقر والبطالة، أما الناحية الصحية فقد انتشرت الأمراض والأوبئة، أما الناحية الثقافية العلمية فهي الأخرى أخذت نصيبها من حيث التخلي عن الدراسة أو التسرب المدرسي سواء إداري أو إرادي قبل إكمال المرحلة التعليمية.

يعكس الواقع الاقتصادي للطفل الوضعية الاقتصادية للأسرة، خاصة بعد سلسلة التغيرات التي عرفتتها المجتمعات والأسر الإفريقية عامة و الأسرة الجزائرية خاصة، على غرار المجتمع والتي شملت مختلف جوانب الحياة، وكانت أكثر هذه التغيرات سرعة وتأثيراً قد مست المجال الاقتصادي، من حيث تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والخضوع للعولمة، إضافة إلى تقلبات أسعار البترول، وسياسة إعادة الهيكلة، وفتح المجال أما الاستثمار الخاص الذي لا يراعى مصلحة الأفراد والتنمية إنما الربح السريع، وما انجر عنه انخفاض قيمة الدينار، وارتفاع الأسعار، خاصة أسعار المواد الاستهلاكية بعد تخلي الدولة عن دعمها لها، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر أو بالأحرى «ضعف القدرة الشرائية للأسر مما يؤدي إلى عدم توفير معظم الاحتياجات إضافة إلى الفقر " (وزارة التضامن ، الطفل يبحث عن موطنه،، 1998، صفحة 32).

* - هو معلم مدرسة سابق والرئيس الأول لجمهورية تنزانيا الاتحادية.

و" يرتبط مفهوم الفقر بالحرمان النسبي من إشباع بعض الحاجات الأساسية والذي ينتج عادة عن نقص الدخل وعجزه عن سد هذه الحاجات الإنسانية التي تتدرج تبعا لتصنيف ماسلو في هرم من الحاجات يبدأ من الحاجات البيولوجية والفسولوجية إلى الحاجة للأمان ثم الوضعية الاجتماعية ثم الاستقلال والحرية..." (علياء، 2005، صفحة 44/43). كما أنه قد يولد عجزا ماديا مما يؤثر حتى على العلاقات بين أفراد الأسرة، فمن خلاله يمكن أن تنتشر ظواهر اجتماعية سلبية من دخول الطفل سوق العمل.

ولعل ما يزيد معاناة الطفل ارتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر والتي زادت من حدتها تسريحات العمال المتتالية التي رافقت عملية إعادة الهيكلة، والتي أحدثت فرقا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا، وعمقت الهوة بين الفقير والغني وهذا ما جعل البطالون يقتسمون دخل الأفراد العاملين، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة الذي تنعكس آثاره على إشباع الأفراد لاحتياجاتهم الضرورية، وتحقيق مستوى معيشي ملائم، مما يتيح الفرصة للتأثير السلبي على سلوك الأفراد واتجاهاتهم بما فيهم الأطفال.

ويلاحظ أن غير المتعلمين "ينخفض معدل البطالة بالنسبة لهم انخفاضاً كبيراً، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن هذه الفئات تجد أعمالاً منتجة بسهولة، ولكنه يعني أنها تقبل أي عمل مقابل الحصول على دخل، لأن المستوى المعيشي لهذه الفئات يجعلها لا تقوى على تحمل البطالة" (محيا، 2000، صفحة 186) لذا فإنهم يسعون جاهدين للظفر بأي عمل يساعدهم على تلبية احتياجات الأسرة كونهم الأفراد الذين يكونون هذه الأسرة بما فيهم الأطفال وهذا ما يقودنا إلى "أحد المتغيرات المهمة المؤثرة في مكانة المشتغل في سوق العمل هو مستوى الكسب الذي تحققه المهنة" (محيا، 2000، صفحة 194).

وباعتبار "الفقر في معناه العام مفهوم سلبي يشير إلى غياب أو نقص في الثروة المادية، ومثل هذا الغياب نادراً ما يكون مطلقاً... أي الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزاً تماماً عن أن يوفر لنفسه الغذاء والمأوى الضروري للحياة المستقبلية" (علياء، 2005، صفحة 34)، لأنه يؤدي إلى انخفاض الدخل الأسري وضعف القدرة الشرائية لها، مما يجعلها تستغني على كثير من الحاجات

لعدم قدرتها على توفير مصاريفها، ولعل من بين هذه المصاريف مصاريف الدراسة مما يدفع الطفل إلى ترك المدرسة.

4.التوصيات:

-ضرورة الاعتناء بالطفولة في العالم، مع توفير كل مستلزمات العيش الكريم خاصة في بلدان العالم الثالث.

- ضرورة تبني سياسة تربوية يتم من خلالها تقديم تعليم ذو نوعية وتكوين تأهيلي للأطفال.

-الاعتناء بالجانب الصحي والنفسي للأطفال.

- دعم السلطة الرابعة لترقية التوعية بالحاجات الضرورية للأطفال.

- العمل على تحقيق التوازن بين ثنائية مقعد تعليم للأطفال ومكان عمل للكبار.

- خلق مراكز متابعة ووقاية للأطفال، والعناية بالصحة الجسدية والعقلية.

5.خاتمة:

وعلى الجملة يمكن القول إن القوانين والمواثيق الدولية ومنظمات حقوق الطفل، لم تكن بنفس التأثير على حياة الطفل في جل دول العالم، فلو تمت المقارنة بين الطفل الإفريقي والطفل الأوروبي ستظهر الفوارق كبيرة جداً، بالرغم من أن التعامل مع الأطفال في جوهره واحد، ولهذا يمكن التساؤل، هل توقفت معاناة هؤلاء الأطفال بمجرد سن القوانين أو التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحميهم؟ يبقى الواقع أصدق أنباءاً من القول في مدى تطبيق قوانين حماية الطفل، وخاصة ما يشهده العالم اليوم في غزة من تنكيل وقتل للأطفال، في غياب تام للقوانين الدولية للطفولة.

6.قائمة المراجع:

1-دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981.

2-مرسي مشري: شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد 15، جامعة

- العمان، الأردن، 1973.
- 3- ناصيف نصار: الإشارات والمسالك (من إيوان ابن رشد إلى رحاب العلمانية)، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
- 4-Boutefnouchet Mostepha: Système social et changement social en Algérie، o.p.u، Alger، sans date.
- 5-السيد عبد القادر الشريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2004.
- 6- Unicef : (les enfants perdus) In progrès des Nations 2000 , Genève ,2000.
- 7- وزارة التضامن الوطني والعائلة: الطفل يبحث عن المواطنة، الجزائر، 1998.
- 8- Minsitère de Solidarite et de la famille et UNICEF : le travail des enfants en Algérie, Alger, 1999.
- 9- اليونيسيف: «الحق في التعليم "نقلا عن وضع الأطفال في العال م1999، جنيف، 1999.
- 10-حنان عبد الحميد العناني: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
- 11-وزارة التضامن الوطني والعائلة: الطفل يبحث عن مواطنه، وقائع اليوم العالمي للطفل ويوم الطفل الإفريقي (1-16) جوان 1998، الجزائر.
- 12-علياء شكري: الحياة اليومية لفقراء المدينة، مطابع جامعة حلوان، الجيزة(مصر)، 2005.
- 13-محيا زيتون: المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا علمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000.